الأمم المتحدة S/PV.7931

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٣١**

الخميس، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي جوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/339)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/339)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يشارك السيد أوبراين في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/339، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ٢١٣٩ (٢٠١٤) ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤) ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): في ١٥ نيسان/أبريل، تعرض شعب سورية المنهك والمقهور لهجوم مروع آخر. فقد استهدف الرجال والنساء والأطفال المذعورين والجياع في بلدتي الفوهة وكفريا بسيارة مفخخة بينما كانوا عالقين عند نقطة تفتيش في الراشدين. وكان هناك ٦٧ طفلا من بين ١٢٥ قتيلا – وهو ثمن باهظ جدا يدفعه أناس سُلب منهم الكثير بالفعل.

غير أنني لا أثير هذا الحادث بسبب فقدان الأرواح أو بشاعة المهاجمين فسحب. بل إن ما استمت به الاستجابة الإنسانية من وحدة في أعقاب الهجوم هو ما يجب أيضا أن يُسلط عليه الضوء في العناوين الرئيسية. فقد هب العاملون في المجال الإنساني من كل حدب وصوب لإنقاذ الأرواح. وتضافر عمال الهلال الأحمر العربي السوري، والمسعفون، والموظفون الطبيون من منظمات غير حكومية، ونحو ١٥ منظمات غير حكومية سورية، إلى جانب عدد لا يحصى من المدنيين، لمساعدة الناجين على أكمل وجه ممكن. ومن عمل إرهابي مشين نشأت شهادة على قوة الروح السورية – للمدنيين السوريين للعاديين الذين تضافروا لمساعدة الآخرين، بغض النظر عن خلفياتهم.

ومن المحزن جدا أن هذه البوادر الإنسانية، وهي أعمال نراها يوميا على المستوى المحلي في كل أنحاء سورية، يغطي عليها العدد من الهجمات الوحشية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس والأسواق. وشهدت الأشهر الماضية مواصلة تكثيف القتال على جبهات متعددة. وقد قال الأمين العام مرارا وتكرارا أنه لن تكون هناك أي نهاية عسكرية لهذا النزاع. ومع ذلك، يتواصل استخدام القوة العسكرية ضد المدنيين بطريقة لا يقبلها أي منطق، فما بالك بالأخلاق أو القانون. وقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية البغيضة في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون مثالا مروعا آخر على هذه الوحشية. وكنت أتمنى أن يكون بقدوري القول أنها وحشية مجنونة – كلا، لقد كانت متعمدة ومخططا لها ومقررة سلفا من جانب بشر ضد إخوانهم من البشر، ووحشية شديدة وجامحة من زعماء وقادة ننتظر التحقيق لتأكيد هويتهم.

وقبل مجرد بضعة أيام، خُرب مستشفيان آخران بعد الضربات الجوية المبلغ عنها التي أدت أيضا إلى مقتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وأفادت التقارير بتضرر ما لا يقل

عن ستة مستشفيات وثلاث مدارس في شهر نيسان/أبريل وحده. وأكرر دعوة منسقي الشؤون الإنسانية بأن الهجمات ضد المرافق الطبية غير مقبولة تماما ويجب أن تتوقف. فأي غرض يمكن أن يحققه استخدام هذه الأساليب العسكرية؟ ومن المؤكد أنها لا تحقق السلام ولا تعود بأي فائدة على أي سوري. وهذه الأساليب الخبيثة لن تؤدي إلا إلى زيادة المعاناة الإنسانية التي يتحملها أساسا السكان المدنيون – والتي يجب محاسبة الجناة عليها، ونحن مصممون على القيام ذلك – إن لم يكن الآن، ففي أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على هذه الهجمات التي هزت العالم، وكما ذكرت للمجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7909)، يساورني أيضا بالغ القلق إزاء الحالة في الغوطة الشرقية المحاصرة، خارج دمشق، التي لما زال فيها المدنيون محاصرين في خضم تقارير عن استمرار القصف والغارات الجوية والقتال البري بلا هوادة.

وتفيد تقارير بإغلاق آخر طرق الوصول غير الرسمية، مما يزيد من تقييد تنقلات حوالي ٤٠٠٠٠٠ شخص يعيشون في المنطقة، والذين لم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إليهم منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. كما أسفر تزايد القتال عن حالات نزوح في شمال حماة، حيث شُرد حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص في الأيام الأخيرة. وفي إدلب، ما زالت الغارات الجوية وأعمال القصف تؤدي إلى سقوط قتلى من المدنيين وإلحاق الضرر بالبنى التحتية المدنية. وفي هذا الأسبوع، وردت أنباء عن استهداف مرفق طبي في قرية شنان في غارات جوية، وفي خان شيخون – حيث وقع الهجوم الكيميائي في وقت سابق من هذا الشهر – جرى تدمير سوق المدينة تماما في قصف جوي أسفر عن مقتل سبعة مدنيين، من بينهم طفل، وجرح ٣٠ آخرين.

وفي الرقة، أدى القتال المستمر أيضا إلى وقوع وفيات وإصابات وحالات نزوح. فقد فر حوالي ٠٠٠ ٣٩ شخص من المشردين حديثا من القتال لينضموا إلى عشرات الآلاف المقيمين بالفعل في مخيمات خارج مدينة الرقة، ويصل المزيد منهم كل يوم. إن حالة الموجودين في المخيمات في غاية الصعوبة، حيث يفتقر أربعة من كل خمسة أشخاص إلى المأوى الملائم، وهناك تقارير الآن عن وفاة العديد من الأطفال بسبب نقص الرعاية الطبية. وتوفر الأمم المتحدة وشركاؤنا من المنظمات غير الحكومية الاستجابة من منطقة القامشلي، وهناك خطط لتعزيز الاستجابة في الأيام المقبلة.

وفي حين يتسبب انعدام الأمن في تدهور الحالة الإنسانية لمئات الآلاف، فإن ثمة تحديات عند كل منعطف تواجه إمكانية الوصول إليهم لتزويدهم بالدعم المنقذ للحياة. ويساورني القلق إزاء تزايد – وأكرر تزايد – القيود الإدارية وغيرها من القيود البيروقراطية المفروضة من جانب جميع الأطراف. فعلى سبيل المثال، في شمال شرق سورية، تم فرض شروط لتسجيل العاملين في المجال الإنساني لدى السلطات المحلية منذ آذار/مارس؛ وتشمل هذه الشروط أحكاما تتعلق بسياسات توظيف المنظمات غير الحكومية وتدخلا في عمليات الشراء، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنه، منذ ٤ نيسان/أبريل، ما برحت السلطات المحلية تحاول تقديم توجيهات بشأن الأماكن التي يمكن إيصال المساعدة إليها. ويتنافى هذا التوجيه للمساعدة مع المبادئ الإنسانية. وقد أدت محاولات الإجبار غير المشروعة هذه إلى توقف عمليات الأمم المتحدة في محافظة الحسكة، مما أضر بما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وفي إدلب، كانت النتيجة الوحيدة لفرض قيود مماثلة – مثل طلبات التسجيل الجديدة وطلبات الحصول على معلومات عن ملاك موظفي المنظمات غير الحكومية وشؤونها اللوجستية والمالية والتدخل في شؤونها – هي إنزال العقاب بالفئات الأكثر احتياجا.

ولن أكرر مرة أخرى الحديث عن أساليب التسويف البيروقراطية التي تستخدمها الحكومة السورية لإحباط المساعدة

الإنسانية عند كل منعطف، بخلاف القول بأنها تواصل التسبب في معاناة بشرية لا توصف. ونتيجة لهذه الأساليب واستمرار انعدام الأمن، لم تتجاوز مستويات وصول القوافل المشتركة بين الوكالات العابرة لخطوط التماس ما كانت عليه في نفس هذا الوقت من العام الماضي. ولم تُنشر سوى أربع قوافل حتى الآن في إطار خطة الشهرين الجديدة لنيسان/أبريل وأيار/مايو، والتي أمكن من خلالها الوصول إلى ٥٠٠ ١٥٧ شخص. ولم تصل أي من تلك القوافل إلى المناطق المحاصرة بسبب عدم وجود التصاريح اللازمة. والواقع أنه لم يتم الوصول برا إلى أي سكان محاصرين خلال هذا العام سوى المحاصرين في خان الشيح وعددهم ٦ ٠٠٠ شخص، وعدد ٦٠ ٠٠٠ شخص في البلدات الأربع، مضايا والزبداني والفوعة وكفريا، والذين تم الوصول إليهم بشكل منفصل من خلال اتفاق البلدات الأربع المرفوض والقائم على مبدأ العين بالعين. أما دير الزور، التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فيستمر الوصل إليها من خلال عمليات الإسقاط الجوي. وقد قلت علنا أن العجز عن تقديم المساعدة يمثل وصمة ليس على جبين أطراف النزاع فحسب، بل وعلى جبين المجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك مجلس الأمن، وكذلك أعضاء فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، الذين تعهدوا بممارسة نفوذهم لتحسين وصول المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المناطق المحاصرة.

وعلى الرغم من هذا التحدي، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني يواصلون التفاوض بلا هوادة بشأن إمكانية الوصول، على نحو ما فعلنا دائما وحيثما أمكن ذلك. وهناك حاجة الآن إلى إحراز تقدم حقيقي لوقف تيار الموت والمعاناة التي يكابدها البشر يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر. لقد فات الأوان بالفعل بالنسبة للكثيرين. حيث كان للتقاعس دور في إحداث تغييرات جوهرية في مجال العمل الإنساني. ومع تشديد الخناق حول الغوطة الشرقية، يعاني نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في منطقتي برزة وقابون المتاخمتين أيضا من الحصار الذي تفرضه الحكومة السورية.

ولكن من الجدير بالذكر أننا ما زلنا نرى انخفاضا عاما في عدد الأشخاص المحاصرين بسبب أساليب التجويع والاستسلام التي تستخدمها أساسا الحكومة السورية. فهناك آلاف الأشخاص في وادي بردى وخان الشيح والوعر في مدينة حمص، وفي البلدات الأربع المشار إليها آنفا، قد شُردوا كجزء من اتفاقات محلية أعقبت سنوات من الحصار والضربات الجوية المكثفة والقصف والقنص. وقد رُفعت خان الشيح والزبداني الآن من قائمة المواقع المحاصرة. وفي الواقع، تخلو الزبداني الآن من سكانها المدنيين. ونتيجة لهذه التغييرات، يبلغ عدد السكان في المناطق المحاصرة الآن أكثر بقليل من ٦٢٠ ٠٠٠ نسمة.

وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للمحاصرين آخذ في الانخفاض، يجب ألا يُساء تفسير عمليات الإجلاء هذه باعتبارها تطورا إيجابيا. فعمليات الإجلاء هذه لا تتماشى مع المبادئ الإنسانية ولا تجري بالتشاور مع السكان. وينبغي ألا ندعي بأن أولئك الذين يتم إجلاؤهم ينتقلون إلى مكان آمن. فكثيرون ممن يترحون إلى إدلب أو شمال حلب لا يزالون يعيشون في مناطق تخضع فيها البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات، لعمليات قصف جوي منتظم، حيث يعانون من محدودية فرص الحصول على السلع الأساسية مثل الغذاء والمأوى. وربما لم يعد هؤلاء المدنيون محاصرين، ولكنهم أجبروا على ترك ديارهم ولا يزالون يعانون.

ونظرا لتحول خطوط المواجهة، يلزم أن تظل جميع الطرق مفتوحة للسماح للأشخاص بالمرور الآمن وللمعونة بالوصول إلى المحتاجين في سائر أنحاء سورية من خلال أكثر الطرق مباشرة على يد العاملين الشجعان في مجال المساعدة الإنسانية.

وقد شهدنا ابتكارات جديدة ظهرت بدافع الضرورة وجرى تنفيذها بنجاح من خلال عمليات إلقاء المساعدات جوا على دير الزور والجسر الجوي إلى القامشلي. والآن، مع تزايد الاحتياجات في شمال شرق سورية وتعذر استخدام المزيد من الطرق التقليدية، يبحث عدد متزايد من شركاء الأمم المتحدة عن بدائل. فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة انطلاقا من شمال شرق سورية بواقع أربعة أضعاف تقريبا في السنة الماضية، ومن المتوقع أن يزداد عددها أكثر حيث لا تزال الاحتياجات تفوق حجم المساعدة المقدمة. كما يتم التفاوض على مد طريق بري من حلب إلى القامشلي لتقديم الدعم إلى الرقة، ويجري استكشاف الأمر.

ويؤسفني أن أقول إن الحالة الإنسانية تتدهور لو أن ذلك لا يزال ممكنا، وأن ثمة حاجة ملحة إلى المشاركة النشطة من جانب أعضاء المجلس. ولا تزال الاحتياجات الأساسية للشعب السوري المطلوبة من المجتمع الدولي بصفة عامة، ومن الدول الأعضاء في المجلس على وجه الخصوص، بلا تغيير حد كبير. وتشمل هذه الاحتياجات توطيد وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وبخاصة التوقف عن القتال في الغوطة الشرقية، حتى يتسنى إيصال المعونة؛ وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من قبل جميع أطراف التراع؛ ورفع العقبات البيروقراطية والتعسفية التي تفرضها جميع الأطراف في كل أنحاء سورية. ويتحتم ألا يمنع أي بلد أو مجموعة الناس من أن يتنقلوا بأمان أو المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين حيثما كانوا في سورية. وثمة حاجة لإحداث تغيير كبير على صعيد الوصول إلى المناطق المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها لضمان التنفيذ الكامل لخطط القوافل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، ولضمان تقديم المساعدات على أساس تقييم الاحتياجات الإنسانية. ولا بد أيضا من وضع حد لإزالة المواد الطبية من القوافل، والسماح بالوصول الفوري ودون عوائق وبشكل مستمر إلى جميع المحتاجين في كل أنحاء سورية. ويجب، بصفة خاصة، رفع جميع أشكال الحصار فورا.

وأخيرا، يجب أن يكون هناك حل سياسي للتراع، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وما دامت الأولوية تُمنح للأساليب العسكرية دون السياسية، فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم، وسيتعرض السكان المدنيون للمزيد من المعاناة التي لا داعي لها نتيجة لذلك. وأود أيضا أن أقول إننا بحاجة إلى العمل الآن، حيث إنه قد فات الأوان بالفعل بعد أن لقي أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ سوري حتفهم في هذه الحرب البشعة. ولذلك، أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن ما يهم اليوم هو العمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية وأعرب له عن مدى تقديرنا لتقريره. وأرى أنه تقرير حافل بالأفكار الثاقبة وسيساعدنا بالتأكيد فيما نمضي قدما.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

لقد سمعنا مرات عديدة أن الحالة في سورية لا يمكنها أن تكون أسوأ من ذلك، بيد أن هذه الأزمة المأساوية مستمرة. فهناك ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون من البشر بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وحتى لما يسمى بتحسين وصول قوافل المعونة في آذار/مارس، لم يسمح سوى لنسبة ٣٩ في المائة من قوافل المساعدة بالوصول إلى الأشخاص الذين طُلبت من أجلهم. ولقد أُحرز بعض التقدم بشأن المناطق التي يصعب الوصول إليها منذ الاتفاق المؤرخ ١٢ شباط/فبراير بين لجنة الإغاثة العليا السورية والأمم المتحدة، ولكن الحالة في المناطق

المحاصرة لا تزال تتصف بالهلاك. ولا يسعنا سوى أن نتخيل الأهوال التي عاشها الذين تم إجلاؤهم في ١٥ نيسان/أبريل والذين خرجوا في نهاية المطاف من مدنهم المحاصرة لتصبح قافلتهم مستهدفة بشكل وحشي في حي الراشدين.

إن العديدين من ضحايا المأساة في سورية ليسوا مدنيين عاديين فحسب، ولكنهم أيضا من الأشخاص الذين يسعون إلى مساعدتهم. ولقد مضى عام تقريبا منذ اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، ومع ذلك هناك أعداد لا تحصى من أفراد الخدمات الطبية والعاملين في المجال الإنساني الذين لا يزالون يُقتلون في سورية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن حزننا تجاههم وامتناننا لهم، وعن احترامنا للرجال والنساء الشجعان الذين يواصلون العمل من أجل المحتاجين في ظل أصعب الظروف.

وما فتئ المجلس وفرقة العمل الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية يبذلان جهودا مضنية لتحقيق الوصول السريع والمأمون وبدون عائق إلى جميع أنحاء سورية، وفقا لما نص عليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحن نبدي اهتماما واسع النطاق، ولكن أي تقدم غالبا ما يتحقق بشق الأنفس. وخلال العام الماضي، عملنا على تحديد التدابير والعقبات الهامة والمناطق التي يتعين الوصول إليها. ولكن ما فتئنا نواجه باستمرار عوائق بيروقراطية وتأخيرا لا مبرر له من الحكومة السورية بشأن الحصول على الموافقات. فكل انطلاقة لقافلة مشتركة بين الوكالات أو عملية إلغاء محتملة هي موضع قلق، وكل غرض بحوزة القوافل معرّض لخطر سحبه منها. علاوة على ذلك، من الواضح أن الرسائل التيسيرية التي تصدرها الحكومة السورية ذات أهمية بالغة. ومن المأساوي واللامعقول أن وثيقة بيروقراطية واحدة يمكنها أن تكون في غاية الأهمية للوصول إلى آلاف الناس. والبلدان المشاركة في مسار العمل الإنساني – مصر والسويد واليابان – ناقشت هذه المسألة مباشرة مع البعثة الدائمة لسورية في نيويورك. وعمدنا إلى حث سورية على بذل مزيد من الجهود لإصدار رسائل على الفور، تمشيا مع نداء الأمم المتحدة الذي يقضي بإصدارها في غضون يومين إلى ثلاثة أيام. ونعتقد أن البعثة السورية أوصلت رسالتنا المشتركة إلى دمشق. وستحاول البلدان المشاركة هذه تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم في هذا المجال.

إن أحد أكثر شواغلنا إلحاحا في الوقت الحالي هو الغوطة الشرقية. ولقد أوضح السيد أوبراين أن الأمم المتحدة بصدد طلب وقف الأعمال العدائية، بغية السماح بوصول المساعدات الإنسانية. إن اليابان تؤيد هذا الطلب. ولكن الحاجة إلى وقف إطلاق النار لا تقتصر على الغوطة الشرقية فحسب. إذ يساورنا القلق أيضا إزاء التقارير العديدة عن القتال الدائر في مختلف المواقع. والاجتماع المقبل لعملية أستانا، الذي سوف يعقد في بداية أيار/مايو، سيكون بالغ الأهمية للحفاظ على آلية وقف إطلاق النار، مما يسمح بوصول المساعدات الإنسانية.

وفي حين أن التفاصيل واللوجستيات التي ذكرتها ذات أهمية حيوية لسورية، ينبغي أيضا أن نراعي اثنين من الأهداف على نطاق أوسع.

الهدف الأول هو أهمية العملية السياسية. فعلى الرغم من أن محادثات جنيف التي جرت مؤخرا لم تسفر عن تقدم ما، إلاّ أنها لم تتعرض للانهيار أيضا. وهذا تأكيد ضمني على حقيقة أنه لا سبيل إلى تسوية هذا الصراع بالوسائل العسكرية. ولا بد لنا من أن نبني على ذلك للحصول على التزامات تتم ترجمتها إلى تغييرات منقذة للحياة على أرض الواقع.

والنقطة الثانية الواسعة النطاق هي الحاجة إلى الحقيقة والمساءلة. لقد شهدنا الكثير جدا من الدمار والعديد جدا من الجرائم خلال حرب السنوات الست هذه، ولا سيما استخدام الأسلحة الكيميائية. فلربما لا تتحقق العدالة على الفور، ولكن لا بد للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية

الأخرى أن تستخدم مختلف الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك تلك الصادرة عن مجلس الأمن، للتأكد من الحقائق على أرض الواقع. وسوف تشكل هذه الحقائق أساسا للمساءلة والتصدي لمعاناة الشعب السوري.

ومع مراعاة هذين الهدفين بنطاقهما الواسع، يجب علينا أن نواصل جهودنا بلا هوادة لتحقيق تعاون من جانب الحكومة السورية بحسن نية، ووصول المساعدات الإنسانية بغية توفير الخدمات للذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. فهو يعود إلى مجلس الأمن كل شهر لتقديم تقرير عن الحالة الإنسانية في سورية. وفي كل شهر تصبح الحالة أكثر حدة. فعدد الأشخاص الذين أُخرجوا من ديارهم في ازدياد. وعدد الذين لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم المقبلة في ازدياد. وعدد الأشخاص المشوهين أو المقتولين في ازدياد.

ولقد سمعنا من السيد أوبراين مرة أخرى اليوم عن تفاقم محنة الشعب السوري: فهناك ما يزيد على ٦ ملايين شخص قُتلوا بوحشية وشُرّدوا وباتوا محاصرين في سورية وهم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وثمة ٥ ملايين شخص طُردوا من ديارهم وسُلخوا عن أحبائهم وهم يلتمسون اللجوء في المنطقة وخارجها – إذا صمدوا خلال مسيرتهم. إنهم ينتظرون الآن – في مدن وقرى محاصرة وفي مخيمات للاجئين في الأردن ولبنان وتركيا – ينتظرون المساعدة التي يحتاجون إليها، وينتظرون انتهاء الحرب، وينتظرون لحظة البدء بإعادة بناء حياتهم.

وللأسف، يبدو من غير المرجح أن انتظارهم سينتهي قريبا. وكما سمعنا اليوم، بدلا من تناقص الأعمال العسكرية وأعمال العنف على أرض الواقع، فهي آخذة في التزايد مما يؤدي إلى عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين والمزيد من التشرد الداخلي. ويبدو أن الاعتبارات الإنسانية تخضع كليا للأهداف العسكرية. ولا يزال هناك تجاهل تام لقوانين الحرب والتزاماتها بحماية المدنيين. وثمة أساليب عسكرية مشؤومة تنتهك القانون الإنساني الدولي بشكل صارخ من خلال الاستهداف المتعمد للمدنيين، وتُستخدم في اكتساب التفوق العسكري، ولا سيما من جانب قوات الحكومة. واجتماع أستانا المقبل في ٣ أيار/مايو يتيح الفرصة لضامني وقف إطلاق النار كي يحرزوا تقدما صوب التخفيف من حدة التصعيد. ونتوقع أن يغتنموا تلك الفرصة لإحراز التقدم. وعدم القيام بذلك يهدد أيضا التقدم الذي سوف يُحرز في المحادثات المقبلة بقيادة الأمم المتحدة في جنيف.

ومع التأكيد على أن النظام السوري وحلفاءه يتحملون المسؤولية عن الغالبية العظمى من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في سورية، فإننا نلاحظ أيضا أن الضربات الجوية على الرقة مؤخرا أدت، على ما يُزعم، إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتدمير هياكل أساسية مدنية. وهذا يضاعف من معاناة الناس في الرقة، الذين هم بالفعل ضحايا التعذيب والقتل الطائش على أيدي تنظيم داعش. ونحن نحث التحالف الدولي ضد تنظيم داعش على إيلاء المزيد من العناية لحماية المدنيين في سورية.

والوقع بالنسبة إلى العديدين من أولئك الذين ما زالوا مضطرين إلى العيش تحت الحصار منذ سنوات هو أنه عندما تسنح لهم الفرصة بالمغادرة، فهم يُنقلون بوحشية إلى مناطق قلّما تكون أكثر أمنا أو استقرارا من المناطق التي غادروها. وقد أعربت الأمم المتحدة مرارا عن قلقها إزاء الاتفاقات المحلية التي يسبقها الحصار والتجويع والقصف، مما يؤدي إلى التشريد القسري للمدنيين. وهذا الأسلوب المتمثل في القصف والحصار لتمكين إبرام ما يسمى بالاتفاقات المحلية يجب أن يتوقف. ونشير إلى التحذير الصادر عن الأمين العام ومفاده أن التشريد القسري قد يشكل جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي. ونكرر نداءه بأن أي إجلاء للمدنيين يجب أن يكون آمنا وطوعيا، وإلى مكان من اختيارهم.

نحث الأطراف على كفالة الامتثال التام لأي اتفاقات محلية جديدة مع القانون الدولي الإنساني. ونشجع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة والدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ على تكثيف الحوار مع الأطراف والجهات الفاعلة، ولا سيما الحكومة السورية وروسيا.

ونتفهم المأزق الذي تشكله الاتفاقات المحلية للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى. إذ لا يتم إعلامها بالشروط، ولا يتيسر لها الوصول، وتحد الحالة الأمنية من إمكانية الوجود أثناء عمليات النقل اللاحقة. لكن يجب أن نبذل كل جهد ممكن لتجنب وقوع كارثة أخرى مثل التي وقعت في حي الراشدين. وحتى يتوقف القتال، يجب أن نواصل استكشاف الخيارات لزيادة سلامة المدنيين باستخدام الكاميرات أو الأدوات الأخرى كشكل من أشكال الحيطة، على سبيل المثال.

والحالة المؤسفة للأشخاص المنقولين إلى إدلب تشكل مصدر قلق بالغ. والغارات الجوية التي يشنها النظام على المستشفيات والمدارس في إدلب يجب أن تتوقف. ويجب حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وندعو الجهات التي تتمتع بنفوذ على الجماعات المسلحة في إدلب، بمن في ذلك تركيا، إلى استخدام نفوذها لمكافحة القيود المفروضة على قدرة الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على القيام بأعمالها. وريثما تتحسن الحالة، يمكننا جميعا الدعوة لوجهة بديلة للمدنيين، وجهة يتوفر فيها المزيد من الحماية وإمكانية الوصول إليهم. ونشجع الأمم المتحدة على إطلاع المجلس في تقريرها المقبل عن الحالة في منطقة جرابلس، وهي منطقة وجهة رئيسية أخرى.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا القوي وإعجابنا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين في سياق صعب للغاية. إنها لا تزال تواجه عراقيل غير مقبولة وحواجز تحول دون وصولها يوميا.

ونجدد دعوتنا إلى النظام السوري بمنح الوصول الآمن ودون عوائق وبشكل مستمر للمساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين للمساعدة، بما في ذلك في الأماكن الخاضعة للاتفاقات المحلية. فإمكانية الوصول هي مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. في كثير من الحالات، يوجد خيار من شقين بين الموافقة على تقديم المساعدات المنقذة للحياة للنساء والرجال والفتيان والفتيات، أو عدم القيام بذلك. وندعم تماما المناشدة التي أطلقتها اليابان، بالنيابة عن القائمين على الصياغة، للسلطات السورية إلى تنفيذ عملية الموافقة المبسطة للأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد قلقنا العميق إزاء الحالة المتدهورة في الغوطة الشرقية، وهو ما قد أثرناه أيضا مع البعثة الدائمة السورية في وقت سابق من هذا الأسبوع. وندعو أعضاء المجلس إلى الانضمام إلينا في الدعوة إلى وقف القتال لتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول إلى جميع المحتاجين من خلال الطرق التي تفضل استخدامها، كما طلبت الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى العراقيل المعروفة المفروضة على إمكانية الوصول، لا سيما إلى المناطق المحاصرة من قبل الحكومة السورية، يساورنا أيضا المزيد من القلق إزاء قيود الوصول الجديدة مثل تلك المفروضة الآن في إدلب والتي تفرضها السلطات المحلية في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد.

كل يوم إضافي ينتظر فيه شعب سورية المساعدات ونهاية للنزاع يدل على فشل المجتمع الدولي والمجلس في إبداء الشجاعة على اتخاذ القرارات الصعبة الضرورية لوضع الاحتياجات الإنسانية فوق الاعتبارات السياسية؛ وفشلنا في الوفاء بمسؤوليتنا عن حماية الشعب السوري بضمان وقف لإطلاق النار واحترام القانون الدولي الإنساني؛ فشلنا في تحقيق

حل سلمي لإنهاء معاناة الشعب السوري. فإلى متى يجب أن ننتظر؟ بالنسبة للكثيرين، بمن فيهم آلاف أطفال، تحطمت بالفعل أحلامهم فيما يخص المستقبل؛ أقل ما يمكننا عمله هو منحهم الدعم الذي يحتاجونه لإنهاء كابوس يعيشونه اليوم.

السيد أبو العطا (مصر): تتعدد اجتماعاتنا في مجلس الأمن شهريا بشأن سورية لنعيد التأكيد على مواقفنا مما يعيشه الشعب السوري من مأساة غير مسبوقة. ونكرر عبارات الإدانة والأسف أمام الإعلام وأمام شعوبنا. ولقد اعتدنا واعتاد السوريون على ذلك؛ حتى أصبح جزءا من النمط والممارسة التقليدية التي أصبحت تؤثر على بصيرتنا وانخراطنا الحقيقي في حوار تفاعلي يستهدف التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن البناء عليها لدعم جهد جاد نحو التسوية.

ولعله من المهم أن نمهل أنفسنا الفرصة لنراجع ما حققه مجلس الأمن خلال الشهور الماضية، وحتى نستطيع الحكم بموضوعية على المسار الذي يسلكه المجلس. فدعونا نذكر أنفسنا أن اجتماعات المجلس ومخرجاته خلال تلك الأشهر لم تسهم في دعم وقف إطلاق النار و لم تمثل ضغوطا فعلية على الأطراف للانخراط في مفاوضات سياسية مباشرة وجادة. بل لم تحل دون أن يشهد هذا الشهر حادثتين من أبشع ما يكون راح ضحيتهما المزيد من النساء والأطفال والرجال الأبرياء الذين يضافون إلى مئات الآلاف التي أزهقت أرواحهم خلال السنوات الست الماضية. الأولى وهي حادث خان شيخون يوم الرابع من نيسان/أبريل الجاري والثانية هي التفجير الإرهابي بحي الراشدين يوم ١٥ من نفس هذا الشهر.

إن مراجعة مفاهيم ومقترب العمل بمجلس الأمن فيما يتعلق بسورية وتأثيره على حقيقة الأوضاع على الأرض أصبحت أمرا ملحا. فلقد حذرنا مرارا من أن يتحول المجلس إلى مجرد منبر إعلامي لا تتخطى البيانات فيه عنوانين الصحافة. ومع ازدياد حالة الانقسام، فإننا نلمس بوضوح أن العمل بالمجلس يتجه بخطى ثابتة نحو هذا المصير. إذا لم تكن أزمة بهذا الحجم كفيلة بأن توفر لنا حدا أدنى من الأرضية المشتركة لمواجهتها، فما الذي ننتظر حدوثه حتى نبذل الجهد الكافي لكي نتخطى حالة الاستقطاب وتعارض المصالح الضيقة؟

أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد أوبراين على إحاطته المركزة والواضحة اليوم. وأن أكرر تأييدنا للجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة في المجال الإنساني، واستعدادنا لدعم أي جهود تستهدف التخفيف من معاناة المدنيين في أي من المدن السورية، سواء لنفاذ المساعدات الإنسانية أو لإجلاء المرضى والمصابين. كما نحث الأطراف المعنية على تسهيل مهمة المنظمة والعمل على إزالة العراقيل التي تعوق ذلك.

ودعوني هنا أعرب عن أسفنا الشديد إزاء ما جاء بالإحاطة التي لم تعكس، كما هو متوقع، سوى استمرار المأساة الإنسانية في سورية. لكنها لم تختلف عن سابقاتها إلا في بعض التفاصيل والأماكن والأعداد.. فالممارسات لم تتغير والعراقيل لم تسقط؛ فعوامل استمرار وشحذ هذا الصراع لم تتغير، ولن تتغير إن استمرت الأطراف الدولية والإقليمية والداخلية في المماطلة، كل لأسبابه، أو استمر مجلس الأمن مجرد إطار يعكس اختلافات وجهات النظر دون تقريبها أو يتناول التفاصيل المتعددة بعيدا عن الصورة المتكاملة. ومن ثم فإنني أدعو جميع الأطراف إلى العمل الجاد لدعم جهود الأمين العام من خلال المبعوث الأممي دي ميستورا للتوصل إلى اتفاق حول بدء مرحلة انتقالية تحقق طموح الشعب السوري في تكريس الديمقراطية والحريات في بلد موحد ذي سيادة وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

كما أكرر دعوتنا لجميع الأطراف للتعاطي الجاد مع تفشي الإرهاب وانتشار التنظيمات الإرهابية في سورية ومواجهة ظاهرة الجماعات المسلحة والمليشيات التي لا يحكمها منطق أو قانون، والتي ما زالت تنعم بدعم خفي بالسلاح والعتاد

والأموال دون محاسبة لمموليها أو داعميها أو حتى تحميلهم مسؤولية ممارساتها.

إن تمويل ورعاية الإرهاب بصورة منظمة ومنهجية في سورية ودول المنطقة ليس وهما بل هو واقع – واقع يفرض نفسه وتزداد مخاطره وتعيشه دول المنطقة والعالم. وستزداد معاناتها منه إذا استمر البعض في دفن رأسه في الرمال.

وما زلنا نرى أرضية مشتركة بين أعضاء هذا المجلس يمكن البناء عليها إذا توافرت النوايا الجادة والتزمنا الحوار الصريح بشأن موضوع الأزمة السورية بعيدا عن حالات الاستقطاب والتنافس. وما زلنا نرى محورية وأهمية تعاون الرئاسة المشتركة لفريق الدعم الدولي المعني بسورية، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فيما يتعلق بسورية سياسيا وعلى الأرض. كما نرى في وثائق هذا المجلس وبيانات الفريق الدولي لدعم سورية والتفاهمات السابقة قاعدة يمكن البناء عليها في هذا الصدد، مما سيسهم في ضخ النشاط مجددا في فريق الدعم للقيام بواجباته وتكليف مجلس الأمن له، مع استعدادنا لدعم أية جهود في هذا الإطار. فتحديات الأزمة وعواقبها على المنطقة والعالم أكبر من أن يواجهها أي طرف منفردا. كما أن مخربي العمليات السياسية ومخربي سورية الذين أشار إليهم المبعوث الأممي دي ميستورا في أكثر من مناسبة لم ولن يتوانوا عن الاستمرار في استغلال الشقاق في المجلس أو بين الأطراف الدولية لمزيد من الإمعان في إشعال الأوضاع على الأرض سعيا لهزيمة أية محاولة للتسوية السياسية ولاستمرار حال الحرب بالوكالة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم وعلى أعماله الممتازة.

وأود أن أبدأ بياني على غرار ما فعله السيد أوبراين بالإدانة القاطعة للهجوم الإرهابي على المدنيين اليائسين الذين كانوا يجلون كجزء من اتفاق البلدات الأربع. ومن المفجع تماما أن أكثر من ١٢٠ شخصا، بمن فيهم عدد كبير للغاية من الأطفال، قتلوا بوحشية. وتدين المملكة المتحدة ذلك الهجوم المروع. وسنعمل على كفالة إخضاع المسؤول أيا كان للمساءلة.

وأود أيضا أن أحيي وحدة وشجاعة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك استجابة الخوذ البيضاء. وبالرغم من سريان وقف إطلاق النار منذ نهاية عام ٢٠١٦، فإننا لا نزال نشهد استمرار أعمال العنف المروعة. وفي شهر نيسان/أبريل وحده، نعلم أن النظام أو حلفاءه نفذوا هجمات جوية على الأقل على ستة مستشفيات وثلاث مدارس في سورية – وأكرر ستة مستشفيات وثلاث مدارس. وذلك أمر مؤسف تماما. وآمل أن يشاركني الآخرون إدانة جميع تلك الحوادث. ويلزمنا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا لوضع حد للمعاناة. ولذلك فإنني أسأل زميلي الروسي: ماذا تفعل روسيا بنفوذها لضمان أن يوقف النظام مهاجمة المدارس والمستشفيات؟

ومرة أخرى، تسلط تلك الهجمات ضوءا ساطعا على الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومأساة ١٣ مليون شخص في سورية. ويساورني القلق بوجه خاص حيال صعوبة الوصول إلى ١,٥ ملايين شخص يعيشون تحت ظروف شبيهة بالحصار وإلى الـ ٣,٢ ملايين شخص الآخرين المناطق الأخرى التي يصعب الوصول إليها في سورية. وهم جميعا بحاجة عاجلة إلى الغذاء والماء والدواء. ويعيش ٥ ملايين سوري تقريبا في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، ولكن كانت المنطقة المحاصرة من النظام الوحيدة التي أمكن الوصول إليها في عام ٢٠١٧ هي خان الشيخ حيث جرى إيصال المعونة لـ ٦ ٠٠٠ شخص. أما المناطق المحاصرة الأخرى التي تم الوصول إليها هي دير الزور، التي تحاصرها داعش، حيث اضطلعت الأمم المتحدة بعمليات إسقاط جوي، والبلدات الأربع التي يحاصرها حزب الله المدعوم من إيران وجماعات

المعارضة المسلحة. وتلك نسبة ضئيلة من المعونة التي تصل إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وأود أن أكون واضحا ــ إن النظام السوري يستخدم أساليب التجويع – أو – التسليم. وذلك أمر بغيض وانتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. ويساورني القلق بوجه خاص حيال المدنيين الأبرياء البالغ عددهم ٤٢٠ ٠٠٠ في الجزء المحاصر من الغوطة الشرقية، حيث الإمدادات آخذة في أن تنفد بسرعة. وهناك احتياجات طبية عاجلة، ونقص للمواد الغذائية الأساسية ولا توجد أية إمدادات للمياه أو الطاقة. وأخيرا أؤيد دعوة السيد أوبراين إلى وقف القتال لتمكين الأمم المتحدة وشركائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من دخول الغوطة الشرقية بشكل مأمون.

وفي اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية في جنيف في ٢٠ نيسان/أبريل، التزمت روسيا بالضغط على النظام للسماح للأمم المتحدة وشركائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالوصول إلى دوما، وهي أحد أجزاء الغوطة الشرقية. فما هي الحالة بعد ذلك بأسبوع؟ لم يتخذ النظام أي إجراء. ولا يزال لم تُسير أي قافلة. ونحن مدينون لسكان دوما بأن نفعل كل ما في وسعنا لتحسين الحالة. وتلقت الأمم المتحدة التأكيدات اللازمة من جماعات المعارضة المسلحة ذات الصلة لتمكينها من إيصال المساعدات إلى دوما وحددت المنظمة طريقا آمنا للدخول. إن الأشياء الوحيدة المعدومة الآن هي إصدار نظام الأسد رسالة لتقديم تسهيلات ووقف قصفه الجوي للمنطقة لفترة طويلة كافية لدخول الأمم المتحدة وشركائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وإذا كانت روسيا غير قادرة على ضمان إتاحة النظام لإمكانية الوصول فإننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل في أول فرصة على ضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على إيصال الإمدادات العاجلة إلى دوما.

وسأكرر الآن ما قلته مرات عديدة من قبل. لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام حتى يتم انتقال سياسي. إن نظام الأسد يتحمل المسؤولية الهائلة عن معاناة الشعب السوري. وأناشد مجلس الأمن ككل العمل صفا واحدا على إنهاء النزاع من أجل الشعب السوري.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية الممتازة وجهوده الدؤوبة. ومن خلاله، أود أن أشيد مرة أخرى بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الطبية والإنسانية على التضحيات التي يقدمونها من أجل الشعب السوري، الذي يتعرض لاختبار مرير في هذا الوقت.

ولا تزال السنغال تشعر بالغ القلق حيال الآثار المدمرة للنزاع السوري. ولذلك يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا إدانته الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٥ نيسان/أبريل في حي الراشدين في غرب حلب، خلال الإجلاء من الفوعة وكفريا. وأدى ذلك الهجوم، الذي ندد به مجلس الأمن، إلى قتل ١٣٠ شخصا، بمن فيهم ٦٧ طفلا وخلف مئات الجرحى. ونعتقد أن هذا سبب آخر لمنح أكبر قدر من الأولوية اللازمة لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، ولا سيما مكافحة تنظيم داعش وجبهة النصرة سابقا، باستخدام استراتيجية شاملة تحترم القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما يبرز النزاع معاناة الأطفال السوريين، ولا سيما مصير ٢,٤ ملايين طفل غادروا ديارهم و٢٨٠ ٠٠٠ آخرين لا يزالون يعيشون في المناطق المحاصرة.

ولذلك، تتطلب محنتهم اهتمامنا المشترك.

وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة التي وجهتها لجنة حقوق الطفل إلى إجراء تحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال التعاون النشط مع الآليات القائمة، على غرار بعثة تقصي الحقائق في سورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وكذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١. ومن ثم، يجدد وفد بلدي تشجيعه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما بعثة تقصي الحقائق التابعة لها، في جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على هجوم الأسلحة الكيميائية الذي وقع في خان شيخون، والذي كان من بين ضحاياه العديد من الأطفال، وتقديم مرتكبي ذلك العمل الحقير إلى العدالة.

ورغم الجهود المتواصلة، فإن وقف الأعمال العدائية، الذي تم الاتفاق عليه بتيسير من الاتحاد الروسي وتركيا وإيران، وهو أمر نرحب به كجزء من عملية أستانا، حيث وفر لنا مرة أخرى سببا للأمل والتفاؤل، قد أصبح محل شكوك جدية جراء أعمال العنف الملحوظة في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، لا تزال مناطق سكانية على غرار حلب وحماة ودرعا والرقة ودمشق تشهد وقوع العديد من الضحايا من المدنيين واستمرار تدمير الهياكل الأساسية العامة، مثل المدارس والمرافق الصحية والأسواق، وكل ذلك يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال الحالة في الغوطة الشرقية، التي يُحاصر فيها ما يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، مصدر قلق بالغ. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن المستشفيات العامة الثلاثة والمراكز الصحية الـ ١٧ في المنطقة لم تعد تعمل أو لم يعد بإمكان السكان الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، وصلت آخر قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة إلى تلك المنطقة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

مع ذلك، ورغم الظروف البالغة الصعوبة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم إلى السكان المحتاجين. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على التقدم الذي لا يمكن إنكاره المحرز في أواخر آذار/مارس والذي شمل إيصال المساعدة إلى ٣٠٧ ٠٠٠ شخص يشكلون هدفا أوليا من بين ٥٠٠ ٧٨٧ شخص في إطار القوافل الخمس المشتركة بين الوكالات. ويمثل ذلك ٣٩ في المائة مما هو مستهدف، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة سُجلت في شهر شباط/فبراير السابق. وبالنظر إلى موافقة السلطات السورية على ٧١,٧ في المائة من طلبات الأمم المتحدة لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، نأمل أن نرى المزيد من التقدم في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بنجاح. ومع ذلك، نجدد دعوتنا إلى نفس السلطات السورية لمواصلة إصدار رسائل التيسير، وهي أمر ضروري لتنفيذ الخطط التي تضعها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها على النحو الأمثل.

ونذكّر جميع أطراف النزاع السوري بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان حصول السكان على المساعدات، بما في ذلك الرعاية الطبية، في أمن تام ودون أي قيود أو شروط مسبقة أو عوائق من خلال أكثر الوسائل المباشرة الممكنة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونأمل أن تسهم الاجتماعات التقنية في إطار عملية أستانا، والتي عُقدت في طهران ومن المقرر عقدها في أستانا في أوائل شهر أيار/مايو، في تعزيز وتوطيد وقف إطلاق النار. والأفضل من ذلك أن تنعكس الهدنة في حدوث تحسن واضح في تقديم المساعدات الإنسانية تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، الذي تشترك في رئاسته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي

يواصل، رغم القيود الميدانية الكبيرة التي تواجهه، بذل الجهود لضمان تقديم المساعدات الإنسانية، ولا سيما في المناطق المحاصرة، حيث أصبح الوصول إلى المعونة مستحيلا تقريبا. ويجب مواصلة بذل جميع هذه الجهود وتعزيزها لتشمل كل المدنيين المعنيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها.

في الختام، نكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة ونتائجها الإنسانية المدمرة للغاية يتمثل في التوصل إلى حل سياسي تفاوضي، يستند إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) برعاية الأمم المتحدة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): كما نفعل في كل شهر، نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين ليس على إحاطته الإعلامية الشاملة فحسب ولكن أيضا على عمله وعمل فريقه، بما في ذلك عمل الآلاف من العاملين في المجال الإنساني المنتشرين في سورية، والذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية. ونعرب عن امتناننا لهم جميعا.

ما الذي يمكننا قوله زيادة في هذه المرحلة من الصراع السوري، والذي لم نقله من قبل؟ بصراحة، لا يمكن إضافة إلا القليل جدا. إن موقف أوروغواي واضح ومتسق منذ اضطلاعها بولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن في العام الماضي. فهدفنا الأول هو العمل على التوصل إلى حل سياسي لإنهاء الأزمة والتحرك صوب عملية انتقال سلمي في سورية، يتفاوض بشأنها جميع السوريين بدعم من المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، لدينا كل الثقة في المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا للمضي قدما في الجولة المقبلة من المفاوضات في جنيف بين الأطراف من أجل الوصول تدريجيا إلى نقاط تقارب وبلورة فصل جديد في سورية.

فلنتجنب ازدواجية أصحاب المصلحة داخل وخارج المنطقة، الذين يدعون إلى التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض فيما يواصلون تقديم دعمهم للجماعات المسلحة التي تجعلها أفعالها في مصاف تنظيم داعش والتنظيم الذي كان يعرف في السابق باسم جبهة النصرة. وإلى جانب عملية جنيف، فإن عملية أستانا حاسمة لإعادة إطلاق وتوطيد وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء الأراضي السورية، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كبير في أعمال العنف في ذلك البلد. ونثني على جهود روسيا وتركيا وكازاخستان، من بين دول أخرى، ونأمل أن تتمكن تلك الدول، من مواصلة السير في هذا الطريق في الأسبوع المقبل. فلنعمل على تعزيز عمل الفريق الدولي لدعم سورية لكي نتمكن من مساعدته في إيجاد طريق يؤدي إلى إجراء مفاوضات، وهي السبيل الوحيد للخروج من تلك المأساة. ونذكّر بأن مجلس الأمن قد اتخذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) الذي دعا إلى وقف الأعمال العدائية قبل أربعة أشهر. ونحن نؤيد ذلك القرار ونطالب بتنفيذه.

وبطبيعة الحال، فإن العملية السياسية ووقف الأعمال القتالية ليسا سوى مرحلتين فقط من المراحل التي ستضمن فتح صفحة جديدة في سورية. أما الشاغل الثالث فإنه يتعلق بالبعد الإنساني. ونحيط علما بالتحسن الحاصل في وصول المساعدات الإنسانية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ومع ذلك، مقارنة بالعام الماضي، فإننا بعيدون عن تحقيق أي نتائج مشجعة. فلنواصل الدعوة إلى الوصول الفوري والمستمر وغير المقيد إلى الجميع دون تمييز من أجل تلبية احتياجات ملايين الأشخاص.

وترى أوروغواي أن حماية المدنيين في سورية وأية منطقة أخرى من مناطق النزاعات تشكل أولوية مطلقة. ومن غير الأخلاقي التمييز بين المدنيين. وللأسف، شهدنا خلال السنوات السبع الماضية ارتكاب جميع أطراف النزاع لأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإلى أن تتحقق المساءلة عن تلك الجرائم، سيظل المسؤولون عنها بمنأى عن العقاب وسيواصلون ارتكابها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقرير الذي عرضته يوم الجمعة الماضي، لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية خلال اجتماع بصيغة آريا. ونود أن نرى المزيد من التبادلات بين اللجنة ومجلس الأمن، التي ستكون مفيدة للغاية لعملهما معا.

لقد كان منتصف نيسان/أبريل صعبا بصفة خاصة على المدنيين السوريين. فقد أضيف إلى استمرار القصف العشوائي والهجمات باستخدام جميع أنواع الأسلحة المحظورة الهجوم الكيميائي الوحشي على خان شيخون، الذي أجمعنا جميعنا هنا على إدانته. إننا جميعا ندرك لماذا لم نتمكن من اعتماد مشروع قرار. فهذه جريمة حرب يجب التحقيق فيها بصورة شاملة بغية تحديد هوية الجناة. ونحن واثقون في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونأمل أن تتمكن قريبا من تقديم استنتاجات مفيدة. إننا ندين مصطلح ”مفبرك“ الذي استخدم لوصف هذا الهجوم الجبان وغير المتناسب. وقد أدى ذلك الحادث إلى استخدام القوة من جانب واحد من قبل بعض الدول الأعضاء. ونعيد التأكيد هنا على أن هذا هو أقل الطرق مناسبة لمعالجة هذا النوع من الحالات لأنها تزيد التوترات وتقوض تحقيق حل للنزاع على المستوى المتعدد الأطراف.

والحادث الثاني الذي وقع في هذا الشهر هو الهجوم الوحشي على المدنيين الذين كان يجري إجلاؤهم من الفوعة وكفريا في إطار اتفاق البلدات الأربع، الذي يشمل كذلك مضايا والزبداني. وعلى الرغم من أننا نتشاطر الشواغل إزاء التشريد القسري للسكان، الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب، يجب علينا كذلك أن نأخذ في الحسبان أن هناك عشرات الآلاف لا يزالون في ظروف صعبة في المناطق المحاصرة، وهم ضحايا للقصف والهجمات المستمرة. وهم يموتون جوعا في كثير من الحالات. إن أي إجلاء يجب أن يكفل سلامة المدنيين، وأن يكفل تقديم المساعدة الإنسانية ويبذل جهودا لضمان تمكنهم من العودة إلى ديارهم، في نهاية المطاف، في أقرب وقت ممكن.

إننا لا نزال نشهد، بعد سنة من اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، تدمير المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية في سورية. ومما يثير السخط أن الأطراف قد تجاهلت التزاماتها، مما حرم آلاف الناس من حقهم في المساعدة الطبية وتسبب في وقوع المئات من الضحايا وسط العاملين في المجال الطبي. ونحن نرى هذه الممارسة تتكرر في المدارس والأسواق وأماكن الهياكل الأساسية المدنية الأخرى. إننا ندين هذه الهجمات في سورية واليمن وفي أي مكان آخر تحدث فيه. كما إنها تشكل جرائم حرب، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

وختاما، نود أن نتقدم بعدة رجاءات. أولا، يجب علينا تعزيز وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء الأراضي السورية. ثانيا، يجب أن ندعو جميع الأطراف المتنازعة إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية. ثالثا، نطالب السلطات السورية بإزالة القيود البيروقراطية أو التقليل منها لضمان وصول الإمدادات والمساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. رابعا، هناك وقف لإطلاق النار سار بالفعل، تم اعتماده بموجب القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦). إننا نضم صوتنا إلى النداء الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لترتيب هدنة الـ ٤٨ ساعة لأسباب إنسانية في الغوطة الشرقية. وينبغي أن تكون تلك هي الممارسة المتبعة في جميع المناطق المحاصرة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية. فهو والوكالات الإنسانية يحظون بدعم إيطاليا الكامل.

وكما نعلم، فإن النزاع السوري قد تسبب بالفعل في معاناة إنسانية وموت وتشريد على مستويات لا توصف. والقانون الدولي الإنساني ينتهك. ويستمر الإرهابيون في قتل

العشرات من السوريين، بمن فيهم الأطفال – كما حدث في الهجوم الوحشي في الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل. إن المذبحة، التي بلغت مستويات جديدة من الرعب بالهجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون، تسيء إلى إنسانيتنا المشتركة ويمكن أن تقوض مصداقية أي مسار نحو إنهاء النزاع السوري.

إننا نحيط علما بزيادة عدد القوافل المشتركة بين الوكالات التي وصلت إلى وجهتها في مناطق يصعب الوصول إليها منذ الشهر الماضي. وذلك يبرهن على أنه يمكن إيصال المساعدات الإنسانية في سورية. غير أن ذلك لا يكفي. فمن المهم التركيز على المناطق المحاصرة، حيث تتفاقم الحالة بوضوح، لا سيما في الغوطة الشرقية، حيث لا يجد ٤٠٠ ٠٠٠ من الناس المحاصرين مرافق طبية يعتمدون عليها منذ أن دمرت مرافقهم. والقوافل مستعدة لتقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها في دوما وفي أماكن أخرى، غير أنها لا تستطيع المضي قدما. وقد قدم الفصيل المسلح ضمانة خطية للقوافل، غير أن النظام ما زال يمانع في منح هذا الإذن – برغم الضغوط الروسية. ولذلك فإننا نؤيد النداء إلى الوقف الفوري للقتال من أجل السماح بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية، التي ينبغي ألا تصبح حلب المقبلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يرصد هذه المسألة عن كثب ويزيد الضغط على الأطراف ذات الصلة.

إن الاتفاقات المحلية بين أطراف النزاع، التي غالبا ما يتم التوصل إليها بعد أشهر من الحصار والقصف – مثل اتفاق البلدات الأربع – هي كذلك مدعاة للقلق. فهي تستجيب للمنطق العسكري للنزاع بدلا من ضمان حماية المدنيين. ويتعين على عمليات الإجلاء التي تتلو هذه الاتفاقات، التي لا تشارك الأمم المتحدة فيها أو تراقبها، أن تحترم المبادئ الإنسانية. ونحن نشجع الأمم المتحدة على رصد الإجلاء في البلدات الأربع والوعر بغية ضمان حماية المدنيين ومنع المزيد من انتهاكات القانون الإنساني.

لقد انتشرت عواقب النزاع في جميع أنحاء المنطقة. وينتشر عدم الاستقرار إلى أبعد كثيرا من سورية، سواء في شكل الإرهاب أو في شكل تدفقات اللاجئين بلا ضوابط. وتكتسي السبل القانونية والمأمونة لضمان حركة الأشخاص الفارين من النزاعات أهمية قصوى. إننا نثني على البلدان المجاورة التي توفر الملجأ للملايين من الناس الذين فروا من القتال. وتنفذ الحكومة الإيطالية، في ذلك الصدد، برنامجا يسمى الممرات الإنسانية، يتيح الدخول الآمن والقانوني إلى إيطاليا للأشخاص الفارين من أهوال القتال. إنه عمل تضامني ووسيلة لمكافحة الاتجار بالبشر، وهو نموذج تتبعه البلدان الأخرى.

وأود كذلك أن أسلط الضوء على المساهمة الأخيرة لمؤتمر بروكسل. فقد أكدت إيطاليا التزامها بالمعونة الإنسانية والمساعدة الطويلة الأمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ولكن يجب، بطبيعة الحال، إيصال المساعدات الإنسانية للسكان. وقد أسفر المؤتمر كذلك عن تجديد الجهود من جانب المجتمع الدولي، في التصدي للمأساة الإنسانية وكذلك في اتجاه الحل السياسي لأن الأبعاد الإنسانية والسياسية، كما نعلم، شديدة الترابط. فتحسين الحالة الإنسانية عنصر أساسي في تهيئة بيئة بناءة لمحادثات جنيف، التي ستستأنف تحت قيادة السيد ستافان دي ميستورا. ولا يمكننا أن نسمح بتعريض تلك المفاوضات السياسية الحيوية للخطر بتكثيف القتال في الميدان أو باستمرار انعدام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان. وتقع على الضامنين المشاركين لوقف إطلاق النار والمبعوث الخاص مسؤولية في ذلك الصدد، ونحن نتطلع إلى الاجتماع المقبل في أستانا.

وما برز كذلك في الاجتماعات الوزارية لمجموعة السبعة في إيطاليا مؤخرا، التي شملت أيضا أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، هو أنه ما من سبيل آخر غير التسوية السياسية التي تعمل على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمكن أن ينهي هذا النزاع والحالة الإنسانية المزرية للغاية.

وختاما، أعيد التأكيد على أهمية محاسبة المسؤولين عن الجرائم المروعة التي نشهدها في سورية. وستواصل إيطاليا العمل مع أعضاء المجلس لتحقيق تلك الغاية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه. فقد ذكرنا مرة أخرى بمسؤولياتنا فيما يتعلق بالمأساة السورية.

منذ مشاوراتنا الإنسانية الأخيرة، اتخذت خطوة أخرى صوب الرعب. فقد أسفر الهجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصا وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين. ونتوقع أن يتناول تقرير الأمين العام المقبل بدقة العواقب الإنسانية لهذه المأساة.

المعلومات التي حصلت عليها فرنسا، والتي أعلنها وزير خارجية فرنسا، السيد جان – مارك أيرو أمس، تقدم دليلا على استخدام غاز السارين ومسؤولية النظام، الذي يجب محاسبته على هذه الجرائم. لقد تعهدت سورية في عام ٢٠١٣ بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية إطلاقا وتدمير كل قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية. علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نذكر النظام بالتزاماته. وبشكل أعم، يجب أن يظل حظر استخدام الأسلحة الكيميائية التزاما مطلقا وعالميا، لأنه من ركائز أمننا الجماعي.

بعد عشرة أيام من ٤ نيسان/أبريل، هوجمت قافلة من المدنيين بواسطة سيارة مفخخة في منطقة حي الراشدين للمرور العابر، فقتلت ما لا يقل عن ١٣٠ شخصا، بمن فيهم ٦٧ طفلا. ومرة أخرى يستهدف السكان السوريين مباشرة. والثمن الذي يدفعه لا يحتمل. وقعت هذه المأساة في سياق خاص جدا، أي في سياق تشريد السكان. وحتى الآن، تم إجلاء أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص مما يسمى البلدات الأربع، الفوعة وكفريا والزبداني ومضايا. وأود أن أذكر مجلس الأمن بأن إجلاء المدنيين يجب أن يتم على أساس طوعي. لقد أشار الأمين العام بوضوح إلى أن التشريد القسري للسكان قد يشكل جرائم حرب، ويجب السماح للسكان المعنيين باختيار وجهتهم.

وفي هذا السياق، نناشد مرة أخرى الذين يدعمون النظام السوري ممارسة كل الضغوط اللازمة عليه للوفاء بالتزاماته الدولية والسماح بوصول الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على نحو كامل وآمن وغير مشروط ودون عوائق إلى المحتاجين في سائر أنحاء سورية. حياة مئات الآلاف من الأشخاص معرضة للخطر، ولكن وصول الأمم المتحدة إلى السكان لا يزال يتعرض الآن للعرقلة كأي وقت مضى، خاصة الوصول إلى المدن المحاصرة. ونذكر بأن استخدام الجوع بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب والعراقيل التي تعوق جهود الإغاثة تشكل جرائم حرب، ونكرر بقوة دعوتنا إلى الرفع الفوري لكافة أنواع الحصار.

والفجوة بين المعونات التي تصل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام والمعونات الممنوحة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لا يمكن إلا أن تتسع. وطوال شهر آذار/مارس، قدمت وكالات الأمم المتحدة طلبات جديدة لإمكانية الوصول، ولكن رفض الحكومة حرم أكثر من ٦٨٠٠٠ شخص من المساعدات الغذائية في حمص ودرعا وريف دمشق. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية. وخططت الأمم المتحدة لقوافل إنسانية في هذه المنطقة. بيد أن النظام لم يصدر رسائل تيسير تحميل القوافل، في حين منحت المعارضة ضمانات كافية من حيث الأمن للسماح بعبور القوافل. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين العاملين في مجال تقديم المعونة من الشروع دون تأخير وفي أمان تام في إيصال المعونات.

وعلاوة على ذلك، فإن السلطات السورية لا تزال ترفض الإذن بمرور الأدوية واللوازم الطبية في القوافل الإنسانية. وهذا

أمر غير مقبول. و لم يتم الرد على طلبات منظمة الصحة العالمية للوصول إلى خمس مناطق من البلد. إنه ببساطة أمر غير مقبول. وتذكر فرنسا بحق السكان السوريين في المساعدات الإنسانية والحماية، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. والهجمات على المستشفيات والمدارس، وخاصة التي أشار إليها السيد ستيفن أوبراين تستوجب إدانتنا الشديدة.

إن الحالة التي نصفها لم تعد لها أي صلة بوقف الأعمال العدائية. لقد دأب النظام على انتهاك التزاماته بصورة ممنهجة – منهجياً – بينما يدعي القيام بعمليات ضد داعش. وتزداد حدة أعمال العنف، لا سيما في محافظات حماة ودمشق ودرعا. وتستمر الغارات الجوية التي يشنها النظام ضد المدنيين في منطقة شرق القلمون. وتشن دون توقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين. لقد أخذت الجهات الضامنة للهدنة المبرمة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر على عاتقها مسؤولية الإشراف على تنفيذها. ولذلك نناشد الدول الضامنة لعملية أستانا، لا سيما روسيا وإيران، فرض وقف كامل للأعمال القتالية على النظام السوري.

وفي هذا السياق، إن إنشاء آلية دولية فعالة لرصد وقف إطلاق النار ضرورة دأبت فرنسا على المطالبة بها بانتظام وقدمت بشأنها اقتراحات ملموسة. إن تحسين الحالة على أرض الواقع ضروري لاستئناف المفاوضات في جنيف خلال شهر أيار/مايو بهدف التوصل إلى انتقال سياسي، وهذا، بالطبع، تحت رعاية الأمم المتحدة. هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ سورية من هاوية العنف، عنف داعش والنظام، اللذين يؤججان بعضهما الآخر.

ونعلم جميعا أن تحسنا ملموسا ودائما في الحالة في سورية لن يتأتى إلا في سياق تسوية سياسية للأزمة على أساس انتقال سياسي في البلد، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وبعبارة أكثر صراحة، فإن أي إحياء له مصداقية للمفاوضات السياسية يفترض ضغوطا أقوى من روسيا على النظام في دمشق، فضلا عن استمرار الضربات الأمريكية التي شنت مؤخرا، التي وافقنا عليها، وإعادة انخراط سياسي حقيقي للولايات المتحدة في سورية بالتوازي مع جهود الأوروبيين وغيرهم من الجهات الفاعلة. وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، التزام فرنسا الثابت في هذا الاتجاه.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا العميق للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام السيد أوبراين ونشيد بالتزامه والتزام موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتخفيف المعاناة الإنسانية الخطيرة في سورية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة. ونشعر بالقلق إزاء الكارثة الإنسانية الخطيرة في البلد، التي يجب معالجتها على عدة جبهات. ونعتقد أن حل المشاكل العسكرية يتطلب إحراز تقدم جدي بشأن المسائل التالية.

أولا، يجب أن نشهد المزيد من التقدم في العملية السياسية التي تيسرها عمليتا جنيف وأستانا. واتفاق وقف إطلاق النار حاسم الأهمية لإمكانية تقديم العمل الإنساني وينبغي صونه. ثانيا، مكافحة الجماعات الإرهابية تتطلب إجراءات موحدة يكون من شأنها أن تحسن بشكل كبير الحالة الإنسانية. ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود المحمودة التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر السورية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحيي العدد الكبير من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف خطيرة، وقد ضحى بعضهم كثيرا من أجل قضية السلام النبيلة.

وتكتسي نفس القدر من الأهمية جهود المجتمع الدولي لاستعادة البنية التحتية المتضررة ووضع برنامج متكامل لإعادة بناء الإمكانات الاقتصادية في البلد، التي تشمل من بين جملة أمور الكهرباء وإمدادات المياه والتعليم للأطفال وإنشاء

المدارس والمستشفيات في المناطق المحررة من الإرهابيين. وهذه التدابير يجب أن تبدأ الآن وألا تنتظر حتى التوصل إلى اتفاق. ومما لا شك فيه أن عملية الانتعاش ينبغي أن تكون بمثابة زخم قوي لعودة اللاجئين وتقليص القاعدة الاجتماعية للجماعات المسلحة والإرهابية.

ونرحب بخطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام ٢٠١٧، بميزانيتها البالغة ٣,٤ بليون دولار مخصصة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة. ونشكر الجهات المانحة على دعمها المستمر ونحثها على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة القيام بهذه العمليات على هذا النطاق الواسع في جميع أنحاء البلد.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الهجمات العشوائية التي تسفر عن وفاة المدنيين الأبرياء أو إصابتهم طويلة الأمد وإعاقتهم. وعلى أطراف النزاع أن تمتثل فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ذي الصلة، وأن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المدنيين الذين توقفوا عن الاشتراك في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد من المجتمعات المحلية الإثنية والدينية.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للتوترات السياسية التي ينتج عنها هذا المستوى من المعاناة الإنسانية. ولذلك، تدعو كازاخستان أعضاء مجلس الأمن وأطراف النزاع وأولئك الذين لديهم تأثير عليها إلى العمل من أجل الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية حتى لا يزيد من تصعيد تلك التوترات ويقوض التقدم الذي أحرز في جنيف وأستانا.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية.

إن النزاع في سورية قد أسفر عن خسائر مدنية فادحة، وتعرب الصين عن عميق تعاطفها مع معاناة الشعب السوري. ونحث بقوة جميع الأطراف في سورية على التوصل إلى تسوية من خلال الحوار والتشاور. وفي حين لا يزال وقف إطلاق النار بين الأطراف السورية قائما – بفضل تضافر جهود المجتمع الدولي – فإنه في الآونة الأخيرة لا يتيح أي قدر من التفاؤل في بعض المناطق. وترحب الصين بالدور الهام الذي يؤديه حوار أستانا في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتأمل أن يساعد عقد جولة جديدة من المحادثات على توطيد الزخم الحالي.

ونثني على الجهود التي تبذلها وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة لمواصلة زيادة المساعدة التي تقدمها وإرسال مزيد من القوافل إلى مختلف أنحاء سورية. ونحث جميع الأطراف في سورية على العمل الحثيث من أجل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار واتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق جهود المساعدة الإنسانية مع الأمم المتحدة بنشاط، مع توفير الوصول السريع والآمن ودون معوقات للمساعدة الإنسانية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لعمل الأمم المتحدة ومن أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة.

ورحبت الصين بمؤتمر بروكسل الذي عقد مؤخرا بشأن سورية، وتتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة له في أقرب وقت ممكن. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بإيجاد تسوية سياسية في سورية إذا أريد التخفيف من الحالة الإنسانية في البلد. ستعقد جولة جديدة من محادثات السلام في جنيف في منتصف أيار/مايو. ويجب أن تظل جميع الأطراف المعنية ملتزمة التزاما راسخا بجهودها الدبلوماسية وأن تواصل دعم العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص دي ميستورا والأمم المتحدة باعتبارها وسيطا رئيسيا. ويجب أن تشارك جميع الأطراف في سورية مشاركة بناءة في المحادثات على أساس المبدأ القائل بأن الحوار والمفاوضات ينبغي أن يقودهما ويملك زمامهما السوريون، بهدف التوصل تدريجيا إلى حل كامل ودائم يكون مقبولا لجميع الأطراف.

وتمثل الهجمات الإرهابية على الأراضي السورية نكسة خطيرة لجهود المساعدة الدولية. وتدين الصين الهجمة

الإرهابية الأخيرة التي وقعت في الراشدين واستهدفت عملية إجلاء المدنيين. ونحث على تكثيف التنسيق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وتوحيد المعايير، ومكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة على قائمة المجلس بحزم. وما فتئت الصين تدعم الجهود الرامية إلى تخفيف الحالة الإنسانية في سورية والتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية كاملة وعادلة ومناسبة دون مزيد من التأخير.

السيد إنتشاوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى التزامه بالعمل الذي يضطلع به، والذي نؤيده تأييدا كاملا.

إن النزاع في سورية يدخل عامه السابع ولا يزال الوضع الإنساني هناك يبعث على القلق الشديد. فوفقا لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل، لقي ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم وجرح حوالي ١,٥ مليون منذ اندلاع النزاع وحتى الآن. ووفقا لتقارير صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من ٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويساورنا بالغ القلق إزاء حقيقة أنه بالرغم من وقف إطلاق النار الذي تم تنفيذه وفقا للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، استمر شن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية من بعض الأطراف المتورطة في النزاع. ومن دواعي الأسف الشديد أنه تم إغلاق أكثر من نصف المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية العامة في سورية أو أصبحت لا تعمل سوى بشكل جزئي، وزاد تقلص قدرتها جراء الهجمات العشوائية على البنى التحتية المدنية. ونكرر التأكيد بقوة على أنه يجب الامتثال للاتفاقات المبرمة في إطار وقف إطلاق النار واحترامها، وأن جميع الأطراف المعنية ملزمة بضمان أمن وسلامة هؤلاء المحاصرين في مناطق النزاع.

ونشيد بحقيقة أنه في خطة المساعدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، قد تمت الموافقة على ٧١,٧ في المائة من الأماكن التي طلب الحصول على موافقة بدخولها، ونحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص الواردين في الخطة، دون عوائق أو قيود، سواء كانت المناطق يسهل الوصول إليها أو يصعب الوصول إليها. ونشعر بالانزعاج الشديد نظرا لاستمرار قوات الأمن التابعة لأطراف النزاع في استبعاد مواد الإسعافات الأولية ومعدات التوليد وطب الأطفال وغيرها من المواد من اللوازم الطبية في قوافل المساعدات الإنسانية، مما يحد من قدراتها وفعاليتها ويضر بمن هم في أمس الحاجة إليها. ونود أن نذكرها بوجوب إتاحة الوصول غير المشروط للمساعدة الإنسانية، وضمان أمن وسلامة القوافل وحمايتها، والامتناع عن اعتبارها أهدافا عسكرية.

ونود أن ننوه بالعمل الهام الذي قام به المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، بوصفه ضامنا للأمن خلال نشر المساعدة الإنسانية وخلال إجلاء السكان من المناطق التي حدثت فيها اشتباكات مسلحة. ونود أيضا أن ننوه ونشيد بالعمل الجاري القيام به لتخفيف الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب السوري على يد موظفين من مختلف الوكالات والكيانات العاملة في المجال الإنساني من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر السوري، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الهجرة الدولية، من بين جهات أخرى.

ونشجب حقيقة أنه خلال شهر آذار/مارس، لقي أكثر من ٤٥٠ شخصا حتفهم، بمن فيهم النساء والأطفال، وأصيب مئات آخرون بجروح في اعتداءات غادرة لداعش، وفي اشتباكات بين أطراف النزاع، وفي عمليات عسكرية للقوات التي تكافح داعش في الميدان. كما ندين الهجوم الإجرامي

والجبان الذي وقع بسيارة مفخخة يوم ١٥ نيسان/أبريل على بلدة الراشدين، مما أودى بحياة أكثر من ١٢٠ شخصا، بمن فيهم النساء والأطفال الأبرياء، الذين كانوا ضمن مجموعة مكونة من ٥ ٠٠٠ من المدنيين يجري إجلاؤهم إلى حلب. وينبغي إجراء تحقيق مع مرتكبي ذلك العمل الفظيع ومحاكمتهم ومعاقبتهم على النحو الواجب. وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية كأسلحة، فهي أعمال إجرامية ولا مبرر لها بغض النظر عن دوافعها أو أين ومتى ارتكبت أو مرتكبيها. يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا لالتزاماتنا التي قطعناها بموجب القانون الدولي. ونطالب بأن تخضع تلك الهجمات لتحقيق كامل وشامل ومستقل ومحايد وغير مسيس، وأن تتم مقاضاة المسؤولين على النحو الواجب ومعاقبتهم بشدة.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا إدانتنا الشديدة لجميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية ولا مبرر لارتكابها. ونعتقد بشكل قاطع أنه ينبغي أن تتخذ جميع إجراءات مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الحكومة من أجل منع قتل المدنيين الأبرياء، في ظل الاحترام التام لأحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

في هذا السياق، نشيد بالجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة السورية والشعب السوري في كفاحهما ضد داعش، وهي حرب تشن بالنيابة عنا جميعا.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أن بوليفيا تعتقد بحزم ووضوح أن الخيار الوحيد لحل هذا الصراع هو من خلال عملية سياسية شاملة ومنظمة يقودها الشعب السوري، ونؤكد مجددا دعمنا للتقدم المحرز في اجتماعي أستانا وجنيف، اللذين سيستأنفان في أيار/مايو. لدينا توقعات كبيرة بأن المحفلين للحوار سيساعداننا على تحقيق سلام دائم ونهائي.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية وقيادته المستمرة في معالجة الأزمة الإنسانية في سورية وغيرها من الأماكن، بما في ذلك في منطقتنا. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وشركائها على الشجاعة في تقديم الخدمات الإنسانية إلى ملايين السوريين في ظل ظروف صعبة للغاية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الظروف الإنسانية في سورية. واستمرار القتال في مناطق متعددة في جميع أنحاء البلد وزيادة التسليح في الميدان، كما يوضح تقرير الأمين العام (S/2017/339)، أمر مقلق للغاية. وقد أدى استمرار القتال إلى وفيات وإصابات وتشريد المدنيين، فضلا عن تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية. كما قمنا بإدانة كافة الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الشنيع على حي الراشدين في ١٥ نيسان/أبريل، الذي أودى بحياة أكثر من ١٢٦ شخصا معظمهم من الأطفال وإصابة العشرات. وللأسف لا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح. لذلك تظل حماية المدنيين بالغة الأهمية.

وبالرغم من استمرار الإمدادات الإنسانية في أول شهرين من الخطة المشتركة بين الوكالات، لا يزال الوصول إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية العاجلة يشكل تحديا حاسما بسبب انعدام الأمن والعقبات الإدارية. وفي هذا الصدد، فإن كفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق والمستمر أمر لا غنى عنه لتوفير الإغاثة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نشجع الأمم المتحدة على مواصلة عملها مع الحكومة السورية لتيسير عملية الموافقة وتحسينها.

ويحتاج أكثر من ١٣ مليون من السوريين إلى المساعدات الإنسانية كل يوم. وبدون التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة

سورية، ستستمر مأساة الشعب السوري مع آثار سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية. وما فتئنا نقول ونكرر أن الحل الدائم الوحيد لإنهاء المآسي اليومية للسوريين هو إجراء حوار سياسي شامل استنادا إلى القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي حين أن السوريين أنفسهم هم الذين يتحملون المسؤولية عن كفالة السلام المستدام والشامل، يجب على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، أن يقوم بدور أساسي لدعمهم في تحقيق حل سياسي بغية تحقيق الاستقرار في سورية وإعادة إعمارها. وفي هذا الصدد، يعتبر مؤتمر بروكسل، الذي تعهد بتقديم الدعم المالي للعمل الإنساني في سورية، مبادرة هامة، تسهم في معالجة الصراع وأثره على الصعيد الإقليمي.

ونعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان تعزيز وقف إطلاق النار الذي تضمنه روسيا، وتركيا وإيران، وضمان الالتزام التام به لتهيئة بيئة داعمة للجولة القادمة

من المفاوضات السياسية السورية، التي يمكن أن تتم في أقرب وقت ممكن بمشاركة بناءة وجادة من جميع الأطراف.

وفي الختام، مما لا شك فيه أن النزاع المسلح قد تسبب في أزمة إنسانية طويلة الأمد سيظل لها تأثير مدمر على السوريين لسنوات قادمة. إن استمرار الحالة المقلقة في الميدان وحجم معاناة السوريين يجعلان إيجاد حل سياسي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر للسيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى موقفه المتفاني.

لا تزال سورية تعاني من حرب مروعة دامت ست سنوات وتركت ندوبا لن تندمل على الشعب السوري، وقدمت تحديا هائلا للعالم بأسره. ويتضح من تقرير الأمين العام (S/2017/339) والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ستيفن أوبراين أن تلك الاتجاهات السلبية في المجال الإنساني تتزايد. وبالرغم من أن شهر آذار/مارس كان شهرا أفضل نوعا ما من حيث وصول المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن التقدم محدود في معظمه إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، في حين أن المناطق المحاصرة في أمس الحاجة إليها، حيث يعيش أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص.

لقد ذكر المجلس مرارا أنه يجب رفع الحصار ويجب منح إمكانية الوصول وصولها بطريقة مستدامة. لكن ها نحن بدون أي تقدم يذكر من الناحية العملية. والسبب بسيط للغاية. إن استمرار الحصار هو عمل متعمد من نظام الأسد وحلفائه يكمل ويؤجج استراتيجيته العسكرية. وجوهر هذا الأسلوب التجويع أو الاستسلام. وعند استسلام الأشخاص، يضعونهم في الحافلة ويرسلونهم إلى إدلب، حيث يواصلون قصفهم بالقنابل مرة تلو الأخرى.

ونعرب عن استيائنا من التقارير الأخيرة بشأن الضربات الجوية السورية أو الروسية على مستشفى في محافظة إدلب التي يسيطر عليها المتمردون قبل يومين مما أدى إلى مقتل أكثر من عشرة أشخاص، بمن فيهم المرضى. إن الهجمة الإرهابية الأخيرة ضد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وكانوا على متن الحافلات من البلدات المحاصرة في سورية، الذي أدى إلى وفاة أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم الأطفال، جريمة مروعة أخرى ودليل على التجاهل الوقح للحياة البشرية، وهو ما شهدناه كثيرا طوال فترة الصراع. وندين بشدة استمرار العنف ضد السكان المدنيين في سورية، الذين عانوا كثيرا خلال هذه الحرب الوحشية.

إن الحالة في الغوطة الشرقية، حيث يحاصر حوالي ٤٠٠ ألف شخص في عدد من المدن والمناطق الريفية المحيطة تثير القلق بشكل خاص. من أصل ثلاثة مستشفيات العامة و ١٧

مركزا من مراكز الرعاية الصحية في الغوطة الشرقية، لا يوجد مرفق واحد منها يعمل. إن ضرب المرافق الطبية والمدارس جزء أيضا من الأساليب المتعمدة المذكورة آنفا التي ينتهجها نظام الأسد وحلفاؤه. في شهر آذار/مارس وحده تلقت الأمم المتحدة تقارير موثوقة عن وقوع ١٩ هجوما ألحق أضرارا بمرافق طبية. وهذه الاستراتيجية المتهورة والمتعمدة تشكل مخاطر أساسية للاستقرار الطويل الأجل ليس فقط من سورية والشام، بل لكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتبقي حرب الست سنوات ١,٧٥ ملايين طفل خارج المدرسة، ودمرت ٧ ٠٠٠ مدرسة تدميرا كاملا ويعيش ٨٥ في المائة من السوريين في فقر. وما دام لم يحرز أي تقدم بشأن هذا الأمر وغيره من المسائل الإنسانية، يمكننا أن نؤكد أن نظام الأسد لن يضطر للانخراط بجدية في المحادثات السياسية.

وفي هذا الإطار، لا تزال هناك حملة تجنيد نشطة وعدوانية تجري في سورية من جانب تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وترك السوريين دون أمل سيهيئ ملاذا أمنا إرهابيا طويل الأجل في قلب المنطقة. والأخطار كبيرة حقا. لم يعد هناك وقت للكلام المعسول أو الاستراتيجيات التخريبية. لقد تأخرت كثيرا المشاركة السياسية الجادة والمسؤولة في جنيف وجهود الإغاثة الإنسانية الفورية. وأخيراً على المجلس الاستجابة إلى العديد من المناشدات اليائسة التي أطلقها السيد ستيفن أوبراين وزملاؤه.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

في سورية، عموما، لا يزال وقف الأعمال القتالية الذي بدأ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ صامدا. في الوقت نفسه، وقعت حوادث أدت إلى تقويضه وأتى الإرهابيون والجماعات المسلحة بأعمال. وأعمالهم الهجومية، بما فيها تلك التي قاموا بها في دمشق، والتي قوضت أحدث جولة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، لا تزال ماثلة في ذاكرتنا. والتصعيد من هذا القبيل يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية.

والانتقادات المستمرة للحكومة السورية والنداءات الملهبة للعواطف الموجهة إلى الجهات الضامنة للبلد، بما فيها روسيا، لا تجدي نفعا.

إننا نقوم بتنفيذ التزاماتنا بحسن نية. وهناك جهات مؤثرة أخرى ليست في عجلة من أمرها، للأسف، للقائنا في منتصف الطريق. وفي ذلك الصدد، فإن النهج الوحيد الذي يمكن أن يكون له أثر إيجابي هو النهج الجماعي. وينبغي ألا ننسى الأهمية المستمرة لمهمة الفصل بين المعارضة التي تتصرف بشكل بناء والإرهابيين. لم تنجح الخطوات الأولى في ذلك الاتجاه إلا بفضل الجهود المشتركة للبلدان الضامنة لعملية أستانا، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

لقد مكن نظام وقف الأعمال العدائية، في كثير من الحالات، مختلف القوافل الإنسانية المتفق عليها مع الحكومة السورية من المضي قدما بنجاح، والتقدم المحرز في الأشهر القليلة الماضية واضح. ويجري بذل جهود مضنية لوضع معايير لوصول المساعدات الإنسانية وللإجلاء الطبي في الغوطة الشرقية. ونظرا للطبيعة الحساسة لهذا الجهد ولقيوده التشغيلية، يجب ألا نعول على الحصول على نتائج فورية. فحملة العلاقات العامة على طريقة براش لن تفيد هنا. وبداية، فإن الأمر ليس بالبساطة التي يود المرء تصورها، والمشكلة لا تتعلق فقط بخطابات التيسير، وإنما الأمر كذلك يعود إلى أن أحد الأسباب الرئيسية وراء الصعوبات هو أعمال المقاتلين الاستفزازية.

وعلاوة على ذلك، فإننا لا نتشاطر تماما الشواغل إزاء الحالة في هذا المجال. فريف دمشق منطقة زراعية عريقة تمد العاصمة بالغذاء. وليس من قبيل الصدفة أن يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2017/339) أن توريد المنتجات الزراعية من

الغوطة الشرقية إلى دمشق قد توقف نتيجة لتدهور الحالة. إننا نفهم أن إرسال القوافل الإنسانية في أوقات النزاع دائما يكون محفوفا بالمخاطر، ولا يسير كل شيء على ما يرام. إن أخصائيينا العسكريين كثيرا ما يرافقون القوافل، ولذلك فإننا نعرف تكلفة تلك العمليات أولا بأول، خلافا للمنظرين في مجال العمل الإنساني. إننا ما زلنا بحاجة إلى منبر فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، لكي نضع لهم المعايير المثلى.

ومع ذلك، فإن عملية المصالحة، على الرغم من كل هذا، جارية في عدد من المناطق السورية. وقد انضمت ١ ٥٠٠ بلدة على الأقل إلى العملية بفضل أنشطة المركز الروسي في قاعدة حميميم. وتتخذ هذه الاتفاقات كذلك شكل هدنات محلية يوقع فيها ممثلو السلطات وقادة الميليشيات اتفاقات مناسبة. فقد اقتربنا، على سبيل المثال، من إبرام هدنة محلية في منطقة الوعر الصعبة في مدينة حمص. وعلى الرغم من أن أعضاء الجماعات المسلحة غير المشروعة وأفراد أسرهم يغادرون إلى المناطق السورية التي لم تساير نظام وقف الأعمال العدائية، فإن العديد من المتمردين قرروا العودة إلى الحياة السلمية بقبول عفو الحكومة العام. ونرجو أن تعالج مشكلة البلدات الأربع عندما تتوصل مراكز القوى الإقليمية إلى اتفاق حاسم.

إن الهجوم الإرهابي الغادر في الراشدين على السكان الذين تم إجلاؤهم من الفوعة وكفريا قد أثار سخطا مستحقا في جميع أنحاء العالم. ونحن لا نوافق، في ذلك الصدد، على انتقاد ممارسة إبرام هدنات محلية. فهي قد لا تكون مثالية، غير أنها أداة عملية لتطبيع الوضع ولإنقاذ الأرواح على أساس مؤقت، كما بينت التجربة في شرق حلب وغيرها من المناطق الحضرية. والسوريون الآن بحاجة إلى المساعدة على استعادة الظروف المعيشية اللائقة في المناطق المحررة حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

لقد فوجئنا ببياني زميلينا من المملكة المتحدة وفرنسا بشأن الهدنات المحلية، التي نتجت عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومة وجماعات المعارضة ذات الصلة. وهي تمثل خيارا آخر لتجنب زيادة أعداد الإصابات التي ستحدث بدون هذه الاتفاقات. لا تزال ازدواجية المعايير هي السائدة، في ذلك الصدد. فعندما نقل السكان المسلمون في جمهورية أفريقيا الوسطى من العاصمة والمناطق الغربية إلى الشمال الشرقي، بمشاركة الأمم المتحدة والعملية الفرنسية، بررت المسألة بمحاولة إنقاذ الأرواح البشرية. وجميعنا نعرف ما حدث. فقد تقلص عدد السكان المسلمين في العاصمة بانغي بنسبة ٩٩ مائة ولا تزال عواقب النقل ملحوظة حتى اليوم. فزعزعة الاستقرار التي نشهدها الآن في وسط البلد يتم إثارتها تحديدا من مناطق الشمال الشرقي، حيث نُقل المسلمون. لنمتنع عن التمييز بين كرامة حياة السوريين وحياة السكان في البلدان الأخرى حيث يتعين علينا أن نتصرف انطلاقا من أفضل الدوافع لمحاولة إنقاذ الأرواح.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شمال سورية، حيث تنشب عدة عمليات عسكرية في آن واحد. وأغلبية المشاركين، بما في ذلك ما يسمى بالتحالف، لم تقدم لهم الحكومة السورية دعوة. وهذا يشكل انتهاكا واضحا لسيادة البلد ويتعدى على سلامتها الإقليمية. إذ يجري قتل المدنيين المسالمين في عمليات القصف وتدمر الهياكل الأساسية الحيوية. وتتناقض الضربات التي توجه إلى الميليشيات الكردية التي ظلت تقاتل الإرهابيين طوال هذا الوقت تناقضا تاما مع مقاومة المجتمع الدولي المعلنة لهذا الشر.

يجب علينا ألا نسمح لأنفسنا إطلاقا بتجاهل حقيقة أنه ليست لدينا أي فكرة عما يجري في المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة الإرهابيين أو كيف يعيش مئات الآلاف من الناس. فلا الولايات المتحدة ولا شركاؤها يملكون إمكانية الوصول إلى هذه المناطق. إننا لا نتكلم فقط عن دير الزور، حيث يجري على الأقل إسقاط المساعدات الإنسانية من الجو. علينا أن نشير

هنا إلى أن تقارير العمل في المجال الإنساني عن سورية تنمق الوقائع التي تدعم انتقاد مقاتلي الجماعات المسلحة. ويتم تدوير المعلومات غير المحققة. إن الحكومة السورية لا تثق إلا قليلا في المشاركين الخارجيين، لأسباب واضحة، إذ أن كل ما يرونه هو الاستفزاز في ظل الحملة المعادية لدمشق. لماذا نريد أن نفاقم هذا الشعور بدلا من استعادة آفاق التعاون مع دمشق؟

ومما يؤسف له أن هناك افتقار، مرة أخرى، إلى البيانات عن مخزونات الأدوية التي استخدمت لدعم المقاتلين الإرهابيين التي اكتشفت في شرق حلب بعد تحريرها. فقد طالبنا بالتحقيق في الظروف وكشفها وننتظر منذ أكثر من شهر الآن النتائج التي كان من المفترض إبلاغ مجلس الأمن بها رسميا. وقد صادف أن اكتشفت مخزونات أدوية مماثلة في الزبداني ومضايا بعد تحريرهما.

ونلفت الانتباه مرة أخرى إلى المسألة الملحة المتمثلة في إزالة الألغام من سورية، بما في ذلك مواقع تراثها الثقافي. وعلى الرغم من أن الاختصاصيين الروس والسوريين تعاونوا تعاونا جيدا لتطهير آلاف الهكتارات من المناطق السكنية واضطلعوا بأعمال هندسية عسكرية رئيسية في تدمر، فإننا بحاجة إلى توحيد الجهود في هذا المجال. وندعو، في ذلك الصدد، إلى إنشاء ائتلاف دولي لإزالة الألغام في سورية من بين البلدان المهتمة ونأمل في أن يشمل ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما إننا نعتقد أنه سيكون من المناسب إنشاء صندوق لتمويل الشركات التجارية التي يمكن أن تشارك في إزالة الألغام.

لقد ظلت هيئات الأمم المتحدة الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري تعمل بقوة طوال الأسبوعين الماضيين لاستعادة الحياة العادية للسكان. وينبغي ألا ننسى أنه على الرغم من الجزاءات الجائرة المفروضة من الخارج، ظلت الحكومة السورية كذلك تبذل جهودا ضخمة – وهي حقيقة عادة ما تصمت عنها التقارير. وتأتي المساعدة كذلك من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. غير أننا يجب أن نؤكد على أننا ننظر بعين ناقدة إلى بعض المنظمات غير الحكومية التي تنصاع إلى أوامر كافليها الأجانب وتنتهك سيادة سورية بالعمل حصرا في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. والخوذ البيض، الذين كيل في حقهم الثناء في العواصم الغربية، مثال رئيسي على ذلك، وهم كثيرا ما يظهرون غياب الضمير بنشر معلومات كاذبة ولقطات أفلام مصممة لتسويد سمعة الحكومة السورية والجيش السوري. وهناك أمثلة عديدة لأدلة على علاقاتهم المباشرة بالإرهابيين والمتطرفين.

وتقدم روسيا المساعدة الإنسانية للسوريين بشكل يومي تقريبا، وفي بعض الحالات بمشاركة شركائنا الأجانب. ويجري تقديم المساعدات الطبية، وقد تلقى أكثر من ١٢ ٠٠٠ سوري الرعاية من عاملين مؤهلين.

ونشدد على تأييدنا الثابت للحل السلمي في سورية مسترشدين في ذلك بالفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يقرر السوريون أنفسهم مصير بلدهم. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا في طليعة تلك الجهود. ولا نرى أي سبب للحياد عن المعايير المتفق عليها لعملية سياسية تتولى قيادتها الأمم المتحدة. وقد أخذ السوريون سلفا في الاعتبار الاقتراح المقدم من قبل الأمم المتحدة استنادا إلى السلال الأربع، بما في ذلك بناء الدستور وأنشطة مكافحة الإرهاب. وتُعدُّ عمليتا أستانا وجنيف محفلين هامين للعمل وتكملان بعضهما بعضا. ولا ريب أن إحراز التقدم في جميع مسارات التفاوض هذه هو السبيل الأمثل لتحسين الحالة الإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

لم تمر سوى ثلاثة أسابيع فقط منذ أن رُوِّع العالم بمشاهدة صور الأطفال الذين وقعوا ضحايا للسم في سورية من جراء إسقاط المواد الكيميائية عليهم من السماء. ولن تُنسى أبدا تلك

الصور لمعاناة الأطفال وموتهم. غير أن هناك نوعا آخر من الوفيات أبطأ وأكثر هدوءا ما يزال مستمرا في سورية اليوم. وهو أكثر عمدا ويتطلب جهدا أكبر، علاوة على كونه أكثر انتشارا من مجرد إلقاء المواد الكيميائية من على آلاف الأقدام في الجو. فالنظام السوري منهمك في استراتيجية تهدف إلى فرض الحصار والاستسلام. ويظل المدنيون الذين تقطعت بهم السبل كالسجناء فعليا حتى وفاتهم أو إرغامهم على الخضوع لسلطة الحكومة. فهم يُحرمون من الغذاء، ويُحرمون أيضا من اللوازم الطبية المنقذة للحياة. وليست هذه الحملة القائمة على فرض القيود على إيصال الإغاثة الإنسانية وجعلها رهينة للأهداف السياسية لنظام الأسد بجديدة، غير أنها تزداد سوءا. فاليوم يمنع وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة أكثر مما كان عليه الحال في هذا الوقت من العام الماضي. ويعاني مزيد من الرجال والنساء والأطفال السوريين يعانون ويموتون بسبب عدم السماح بإيصال المعونة. وذلك ما يعنيه الديكتاتور السوري عندما يقول إن ”النصر هو الخيار الوحيد“.

وسيواصل الأسد تشديد الخناق على شعبه حتى يستسلم. ومن شدة وتسارع وتيرة إحكام هذا الخناق البطيء على المواطنين من قبل الحكومة السورية حتى أنه أصبح نهجا معروفا. فأولا تبدأ القوات الحكومية أو حلفاؤها بتطويق إحدى المدن أو البلدات أو القرى. ومن ثم تتعمد تلك القوات قطع جميع الطرق التجارية المؤدية من وإلى تلك المنطقة المحاصرة. ثم تطلب الأمم المتحدة السماح لها بإيصال الإغاثة إلى السكان بعد نفاد الإمدادات الغذائية والطبية فيها. وكما هو معروف فإن بعثات الأمم المتحدة ذات طابع إنساني بحت لا يهمها من يكون أولئك السكان وما إذا كانوا موالين للحكومة أو للمعارضة، ما دام كل الذي يعنيها هو إنقاذ أرواح الناس لا أكثر.

بيد أن النظام السوري لا يسمح لها بفعل ذلك. ويعرف مسؤولو النظام كيف يتذرعون بالبيروقراطية ويرفضون الطلبات المقدمة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وذلك إذن يسهل على الحكومة منحه إن أرادت إيصال تلك المساعدات حقا. وغالبا ما تُحتجز القوافل القليلة التي تتمكن من الحصول على الموافقات في نقاط التفتيش، ويتم إيقافها من قبل جنود الأسد أو الميليشيات المارقة التي لا يستطيع نظام الأسد السيطرة عليها أو أنه لا يرغب في ذلك أصلا. ثم إن المعونة التي تحملها تلك القوافل لا تصل إلى المحتاجين إليها. وفي غضون ذلك ترانا نجلس هنا في مجلس الأمن شهرا بعد الآخر لنتحدث عن هذه المسائل دون أن يحدث أي تغيير في الميدان.

وما تقشعر له الأبدان حقا أن القوافل التي تتمكن من الوصول في نهاية المطاف تتعرض لنهب اللوازم الطبية منها على نحو متزايد – وهي مواد لا غرض عسكري منها وإنما هي ضرورية لإنقاذ أرواح المدنيين الذين لا يذعنون للنظام. فقوات الحكومة السورية والميليشيات الموالية للحكومة تتعمد أخذ حليب الأطفال واللقاحات وغيرها من حاويات أدوات التوليد. بل تتعمد مداهمة حاويات لوازم الأطفال لإزالة المضادات الحيوية والإبر والشاش الطبي منها. وتأخذ تلك القوات أو المليشيات أدوات غسيل الكلى ولوازم النظافة الصحية الأسرية وتتعمد حرق تلك اللوازم وإزالتها من الشاحنات. ولا أجد مبررا لذلك يمكنني التفكير فيه. وربما يستطيع زملائي من روسيا وغيرها من حلفاء النظام السوري أن يساعدوني في ذلك. فأي تعريف ممكن للإغاثة الإنسانية دون أن يشمل المضادات الحيوية ومعدات غسيل الكلى؟ وأي تبرير ممكن لمنع النساء والأطفال المصابين بسوء التغذية من تلقي حليب الأطفال من جانب الأمم المتحدة وشركائها؟

وليس ثمة مبرر لذلك بطبيعة الحال، ولكن هناك سبب مؤكد له. ففي إفلات من العقاب، تواصل قوات النظام السوري المنشورة في الميدان منع وصول معونة الأمم المتحدة إلى الرجال والنساء والأطفال الذين هم بحاجة إليها. وفي الوقت

نفسه، تعمل تلك القوات كأسواق السوداء لبيع الكثير من نفس المنتجات. وبالتالي تباع اللوازم الطبية التي تشتد الحاجة إليها بأسعار باهظة يتم تحصيلها عن طريق الرشاوي عند نقاط التفتيش بدلا من أن يحصل عليها المحتاجون إليها مجانا. وأصبحت هذه من بين الأعمال التجارية الكبرى في سورية، وهو سبب آخر لعدم رفع الحصار المفروض على السكان.

فهناك من يجني الأرباح من معاناة وموت السكان السوريين، في حين لم تمنع روسيا أي من هذه الممارسات أو حتى تعارضها. ووفقا لأحدث تقرير للأمم المتحدة، فقد أزيلت من القوافل الإنسانية في آذار/مارس وحده من المواد الطبية المنقذة للحياة التي كان بوسعها أن توفر العلاج لنحو ٣٦ ٠٠٠ شخص. وإذ نتكلم الآن، هناك ٤٥٠ ٠٠٠ شخص يشدد عليهم الخناق ببطء من جانب النظام السوري في ضواحي دمشق. وقد ظلت هذه المناطق تحت الحصار منذ عام ٢٠١٢، إلا أن قوات الحكومة أغلقت مؤخرا آخر الطرق المؤدية إليها و لم تعد حتى الأسواق السوداء نفسها قادرة على الوصول إلى المدينة. وتمكنت تلك القوات من منع جميع عمليات إيصال المعونة الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وبالتالي، لم يعد أمام السكان في دمشق وضواحيها – كما هو الحال في المناطق السورية المحاصرة الأخرى– ثمة خيار سوى الموت البطيء. ويتوفى مرضى السرطان بسبب انعدام العلاج الكيميائي. ويتوفى مرضى الكلى بسبب انعدام علاجات غسيل الكلى. وفي غضون ذلك تشتد معاناة الأطفال أكثر من غيرهم: فما يقارب ثلث الإصابات الناجمة عن الحروب، هناك طفلان دون سن الخامسة عشرة سنة. ونظرا لقصف الجيش السوري جميع المستشفيات في المنطقة، فلا يستطيع أولئك الأطفال الحصول على العلاج المهني لإصاباتهم.

وتلك هي الفظائع التي تحدث في سورية كل يوم دون أن تصنع العناوين الرئيسية للأخبار. وقد لخصت طبيبة مقيمة في المركز الوحيد لعلاج السرطان لخدمة تلك المناطق المحاصرة حالة مرضاها بهذه العبارات المأساوية: ”إن الموت يدركهم من كل حدب وصوب“. وما مغزى الكلمات عندما يحاصرك الموت من جميع الاتجاهات؟ وقد أثبت الأسد أنه لن يتخذ من الإجراءات إلا ما يزيد معاناة شعبه وليس تخفيفها. وعليه، فإن من واجب الآخرين فعل ما يتطلبه توفير الحد الأساسي من اللياقة الإنسانية.

ويجب على روسيا أن تفي بوعدها بإجراء محادثات سلام حقيقي وإيجاد حل سياسي حقيقي للأزمة. ويجب رفع الحصار المفروض على السكان السوريين. ويجب وضع حد لجني الأرباح من الحرب وسرقة الإمدادات الطبية. ويجب أن يحصل السوريين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية على ما يحتاجون إليه. ومن البديهي أن بشار الأسد يعتقد أن من الضروري تجويع مئات الآلاف من الأشخاص لأجل البقاء في السلطة.

وعندما طلبت إلى المجلس حين كنا نتكلم عن كل ما يحدث هنا، سمعت من جميع الأعضاء عبارات يأس وانهزام لأننا كثيرا ما تكلمنا عن هذا الأمر، في حين يتوفى مزيد من الأشخاص كلما أكثرنا الكلام. وقد أصغيت إلى زميلي الروسي الذي أكثر الحديث عن فرق العمل والجهود الدبلوماسية في حين لم ينتقد النظام السوري إلا بالتزر اليسير. فإلى أين أودى بنا ذلك؟ إننا باقون هنا لم نبرح مكاننا قيد أنملة. وفي وقت كان بوسعنا القيام بشيء بصفتنا مجلس الأمن، فأي عضو واحد هو الذي ما يزال يواصل حماية نظام يحول دون إيصال المساعدة الإنسانية؟

وما أكثر الأعضاء الذين دعوا إلى ضرورة ممارسة المزيد من الضغط على النظام السوري. غير أن ذلك لم يحدث حقا. ويتعين علينا ممارسة الضغط على روسيا، لأن روسيا هي التي لا تزال تمالئ النظام السوري. وما تزال روسيا تسمح

للنظام السوري بمنع إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان الذين هم بحاجة إليها. وما تزال روسيا تتواطأ مع زعيم يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، وهي التي ما تزال تستخدم حق النقض، في حين يواصل الأسد ممارسة ذات الأفعال لأنه يدرك أن روسيا ستداري عنه.

وإذ أجلس في هذه القاعة، فإنني أعرب عن تقديري لجميع التعليقات التي أدلى بها الأعضاء، غير أنه يجب أن توجه كل الأنظار والضغوط الآن إلى روسيا، لأنها هي التي يمكنها وضع حد لذلك إن أرادت. وعلينا ألا نستمع إلى محاولاتها صرف انتباهنا بالإشارة إلى نزاعات أخرى. وعلينا ألا نستمع إلى زعمها الآن بخطأ التقارير. وضمن ذلك الزعم القول بخطأ مجلس الأمن أولا، ويُزعم الآن بخطأ تقرير السيد أوبراين. غير أن الصور لا تخطئ أبدا، ولا يكذب العاملون في المجال الإنساني أيضا. وليس من الكذب في شيء حقيقة عدم حصول المعنيين على المساعدة التي يحتاجون إليها. فما الذي يعطي روسيا إذن هذا التصريح الذي يسمح باستمرار هذه الحالة المروعة؟

وسوف أواصل الضغط على مجلس الأمن للتحرك والقيام بشيء ما، بصرف النظر عمّا إذا سيواصل الروس استخدام حق النقض، لأن صوتنا بحاجة إلى أن يُسمع. الشعب السوري لا يأبه بالدبلوماسية. وهو لا يأبه بأي نوع من أنواع أفرقة العمل. وهو لا يأبه بأي شيء من الأشياء التي ذكرناها اليوم. إنه يحاول مجرد أن يعيش أيامه الأخيرة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

لم يكن مفاجئاً أن ممثل الاتحاد الروسي قد طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في ما يتعلق ببيانكم، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم مرة أخرى إلى الحقيقة – التي أكدها الكثيرون ممن أخذوا الكلمة اليوم – وهي أن روسيا وتركيا وإيران تعمل من جانبها للتأكد من الامتثال لوقف الأعمال العدائية، وهو أفضل طريقة لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. فلا أنتم، سيدتي، ولا الزملاء الغربيون قالوا كلمة واحدة عمّا يقومون به لتحسين الحالة. كيف يمارسون الضغط على المعارضة المعتدلة أو غير المعتدلة التي لهم تأثير عليها؟ السيد أوبراين، في إحاطته الإعلامية، تطرق مباشرة إلى المناطق التي يطوقها الإرهابيون أو يسيطرون عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.